

جلالة السلطان قابوس بن سعيد . المعظم . مؤسس النهضة العمانية الحديثة

محمد بن سعيد بن محمد اللواتي

سلطنة عمان

His Majesty Sultan Kaboos bin Sa'ed, the Esquire, the Founder of the Modern Umanian Revival

**Mohammad bin Sa'ed bin Mohammad Al-Lawati
Sultanate of Oman**

Abstract

His majesty Kaboos bin Sa'ed, the Esquire, may God preserve him, was born in November 18th, 1940 in the city of Salala which lies in the southern governorate of Dhafar. He belongs to the majestic family of Albu Sa'ed. He is the only son for his father, the deceased Sultan Sa'ed bin Taimor.

ولد جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم . حفظه الله ورعاه . في 18 نوفمبر 1940م، بمدينة صلالة الواقعة في محافظة ظفار الجنوبية، وينتمي جلالته إلى أسرة البوسعيد العريقة، وهو الإبن الوحيد لوالده المرحوم السلطان سعيد بن تيمور . بدأ جلالته التعليم الأساسي في صلالة، وعندما بلغ الـ 18 من عمره، أرسله والده للدراسة بمدرسة خاصة في بريطانيا(سافول). وفي عام 1960م التحق جلالته بالأكاديمية العسكرية الملكية (ساند هرسنت)، حيث تخرج منها بعد سنتين برتبة ملازم ثان، ثم سافر جلالته إلى ألمانيا لتعلم مبادئ القيادة الاستراتيجية عاد بعدها بعد ستة أشهر إلى بريطانيا حيث تلقى عدة دورات خاصة في القيادة، وبعدها وبناءً على توجيهات من والده، قام جلالته بجولة إلى عدة دول حول العالم، ومن ثم عاد إلى أرض الوطن عام 1964م. على امتداد السنوات التالية التي تلت عودة جلالته إلى الوطن تعمق جلالته في دراسة الدين الإسلامي وكل ما يتصل بتاريخ وحضارة سلطنة عمان دولة وشعباً على مر العصور¹، وقد أشار جلالته في أحد أحاديثه أن هذه الدراسة كانت لها الأثر العميق في توسيع مداركه ووعيه بمسئوليته تجاه شعبه العماني والإنسانية عموماً.

وفي 23 يوليو عام 1970م تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد الحكم، وأصبح سلطاناً لعمان، ومباشرة خاطب السلطان الشاب عبر وسائل الإعلام الشعب العماني وقد قال: " سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعادة لمستقل أفضل.. وعلى كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب. كان وطننا في الماضي ذا شهرة وقوة وإن عملنا باتحاد وتعاون فسنعيد ماضيها مرة أخرى وسيكون لنا المحل المرموق في العالم العربي، إنني متخذ الخطوات القانونية لتلقي الاعتراف من الدول الخارجية الصديقة، وإنني أتطلع إلى التأييد العاجل والتعاون الودي مع جميع الشعوب وخصوصاً جيراننا وأن يكون مفعوله لزمناً طويلاً والتشاور فيما بيننا لمستقبل منطقتنا².

وقد انتشر هذا البيان كالبرق في أرجاء البلاد، حيث قامت وسائل الإعلام الإقليمية والدولية بنشر خطاب جلالة السلطان المعظم إلى الشعب في الداخل والخارج وأشادت بحزمه بالمضي في أخذ البلاد إلى عهد جديد، وبالذات للصرحة التي تكلم بها السلطان الجديد.

وترسيخاً للعهد الذي قطعه على نفسه، فقد وجه جلالته في 9/8/1970م خطاباً إلى الشعب العماني عبر الإذاعة العمانية، أعلن فيه بين أمور أخرى أمراً بالغ الأهمية، ألا وهو إعادة التسمية التاريخي للبلاد "سلطنة عمان" بدلاً من "سلطنة مسقط وعمان"³ مكرساً بذلك وحدة البلاد ومعيداً الأمجاد التاريخية لها، كما أمر جلالته باستخدام علم جديد للبلاد، يتكون من

¹ سرجي بليخانوف، مصلح على العرش، لندن، 2004م، ص 92.

² كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة ص7، إصدار وزارة الإعلام سلطنة عمان، 1431هـ-2010م

³ كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة ص15، إصدار وزارة الإعلام سلطنة عمان، 1431هـ-2010م

الألوان: أحمر، أبيض وأخضر بدلاً من اللون الأحمر السابق، مجسداً بذلك عهداً جديداً من الحرية والرخاء للشعب العماني التليد.

ومنذ تولي الحكم، كان الاهتمام الأكبر لجلالته، هو انشاء حكومة وحدة وطنية قادرة على القيام بنهضة سريعة وشاملة في البلاد، حيث أوكل جلالته هذه المهمة لعمه صاحب السمو المرحوم طارق بن تيمور، وقد أوضح هذا القرار للجميع بأن السلطان الجديد يركز على المصلحة المشتركة للوطن، وتواصل جلالته وبشكل يومي لإيجاد حلول للمسائل المتعلقة بنظام الدولة الفتية، والأمر لم يكن سهلاً أبداً، لأن الاتصالات بين مسقط والمناطق الأخرى كانت شبه معدومة، لذا عمل جلالته دون كلل أو ملل في إيجاد حل جذري لهذه المشاكل الداخلية، دون أن ينسى أهمية إمطة العزلة الإقليمية والدولية المفروضة على البلاد، فكانت بريطانيا هي أول دولة تعترف بالسلطان الجديد وذلك في 1970/7/29م، ومتابعة لهذه السياسة قام وفد الصداقة العماني بجولة في كثير من الدول العربية لإقامة علاقات صداقة معها، كما بدأت الاتصالات مع الدول الأخرى لإعادة عمان الى وضعها الطبيعي على الساحتين الإقليمية والدولية، وقد أثمرت هذه الجهود في حصول السلطنة أواخر عام 1971م على عضوية الأمم المتحدة بعد أن وافقت الجمعية العامة بأغلبية الأعضاء آنذاك على طلب انضمام عمان لها.

وعودة إلى الوضع الداخلي، فقد كان سبباً للغاية، حيث كانت الأمراض والأمية تفتك بالمواطنين والوفيات بين الأطفال الرضع واحدة من أكبر المعدلات في العالم، وخلال الحقبة الماضية ونتيجة لهذه الأحوال السيئة غادر عدد كبير من المواطنين وهاجروا الى الخارج ويقوا يعملون أو يتعلمون في البلدان التي أوتهم وإدراكاً من جلالته لأهمية مشاركة هذه الطاقات المهاجرة في بناء الوطن، قام بتوجيه الدعوة لها للعودة إلى الوطن، وفعلاً تقاطر هؤلاء بحماس لمساعدة جلالته في بناء الوطن الغالي، ونتيجة لذلك فقد تم خلال فترة وجيزة من الزمن وبنهاية عام 1971م افتتاح 15 مدرسة وستة مستشفيات وعشرات المستوصفات الصحية، وازداد عدد الطلاب الى 7000 تلميذ، منهم 1100 تلميذة بعد أن كان العدد الكلي للطلاب في عهد السلطان السابق لم يتجاوز عن 1000 طالب كلهم من البنين و 3 مدارس فقط، علماً أنه توجد في السلطنة حالياً 1077 مدرسة تضم نصف مليون طالب وطالبة.

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً، عالج جلالته الأوضاع في جنوب عمان بحكمة قل نظيرها، حيث تمكن جلالته ومع حلول عام 1975م بالقضاء على التمرد الذي كانت تشهده محافظة ظفار، وذلك بفضل سياسة جلالته الحكيمة ومن خلال تعزيز القوات المسلحة العمانية والفرق الوطنية الباسلة بالإضافة إلى التنمية الشاملة التي شهدتها المحافظة، والتي أعادت السلم والأمن الى هذه المحافظة الغالية من أرض عمان الحبيبة، كما استطاع جلالته أيضاً بفضل هذه السياسة جذب المعارضين الذين أصبحوا فيما بعد من كبار القادة العسكريين والمدنيين في البلاد، وبفضل العفو السلطاني انضم مئات المتمردين السابقين الى صفوف القوات السلطانية المسلحة والفرق الوطنية الباسلة، بعد أن تمكنت هذه القوات المسلحة من تطهير مدينة صرفيت آخر بقعة من احتلال العدو وذلك في نوفمبر 1975م.¹

ولا بد من الإشارة هنا إلى الدور الكبير لشخصية جلالة السلطان وحنكته التي مكنت البلاد من دحر الخطر الشيوعي، بفضل التخطيط السليم وحنكة جلالته لأن الانتصار في ساحة القتال لا يكون حتماً إلا إذا اجتمعت هذه العوامل في السياسة الداخلية والخارجية معاً.

إن فن السياسة هو مراعاة لعدد من العوامل والقدرة على حساب ردود الأفعال المحتملة والمتوقعة لأطراف النزاع المباشرين، وفي هذه الناحية تفوق جلالته على المناوئين، وأعلن في 11 ديسمبر 1975م، وأمام 100 ألف شخص احتشدوا في الملعب الرياضي في العاصمة مسقط احتفالاً بالنصر، وأعلن جلالته بصوت صدحت فيه رنة البهجة والاعتزاز والفخر

¹ في خدمة السلطان-ايان جردنر(كتاب باللغة الانجليزية) ص171، لندن وسوار-جنوب يوركشند، طبعة 2010م

ببلاده وشعبه بأن الحرب في ظفار . التي دامت 10 سنوات . قد انتهت وأصبح العلم العماني يرفرف عالياً على كل مناطق جنوب السلطنة الحبيبة.

وبدموع الفرح والأمل، أصبحت نهاية حرب ظفار نموذجاً رائعاً للفكر السامي لجلالة السلطان، فكان هناك العفو عن الضالين والتنمية المصاحبة لتعزيز القوات المسلحة، وعاد الأمن إلى ربوع عمان.

لم ينتصر العمانيون في الحرب فحسب ولكنهم أيضاً أحرزوا نصراً آخر وهو الفوز بالسلام،¹ وبذلك ازدادت ووتيرة تنفيذ المهمة الاستراتيجية التي رسمها جلالته منذ بداية النهضة المباركة في 23 يوليو 1970م. ويجسد المصطلح المذكور بمنتهى الدقة حقيقة ما حدث في البلاد منذ تولي جلالته الحكم، حيث بدأت المرحلة الجديدة من الصفر، ولكن جلالته السلطان المعظم ارتأى بنظرته الثاقبة أن الحل والمفتاح هو التعليم ليس كغاية بل كوسيلة لأنه بدون التعليم فإنه من الصعب على الناس أن يختاروا بين الخير والشر، وفعلاً حققت البلاد نتائج مذهلة في هذا الصدد، حيث أنه في عام 1975م وخلال خمس سنوات فقط ازدادت نسبة المتعلمين بين السكان الى 30%، ومنذ ذلك الحين نجد أن مجالات الإنفاق على التعليم في البلاد في تزايد مطرد، حيث أصبحت نسبة التعليم في البلاد في الوقت الحالي ما يربو عن 95%. كما اعتمدت الدولة مبالغ ضخمة لإيفاد الطلبة العمانيين إلى الخارج وتلقى آلاف الطلبة التحصيل العلمي في جامعات وكليات الأقطار العربية والأمريكية والأوروبية. كما وفر برنامج (التعمين) الذي اراد به جلالته السلطان أن يحل تدريجياً الاختصاصيون من أبناء عمان محل الأجانب العاملين في المواقع الحساسة في العديد من أجهزة الدولة، ويأمر من جلالته السلطان بدأت في عام 1982م الأعمال لبناء أول جامعة، ولدى افتتاحها عام 1986م قال جلالته: اننا نعيش في قرن العلوم والعلم والعمل، وأهم شيء هو التقدم والازدهار. ونظراً لحاجات البلاد الماسة للكوادر المؤهلة وبهدف تقليص نفقات الدراسة في الخارج أبدت الحكومة موقفاً إيجابياً تجاه فكرة تأسيس جامعات أهلية في السلطنة. وفي السنوات اللاحقة ازدادت عدد المدارس الأهلية والجامعات الخاصة مما وسع فرص التعليم أمام الدارسين، وخلق جواً من المنافسة السلمية مع المدارس الحكومية، وأثرى طرق التدريس والمناهج التربوية، كما أولى جلالته السلطان قابوس اهتماماً كبيراً بالرياضة وتطويرها، ولذا تجد في كل مدخل للولاية مجمعاً رياضياً عصرياً، وانتشار الأندية الرياضية في كافة ربوع عمان. ومن الاتجاهات ذات الأولوية في الإصلاح لدى جلالته كان بناء شبكة عصرية للخدمات الطبية، فقبل عام 1970م لم يكن أهالي السلطنة يعرفون التطعيم والوقاية من الأمراض، ولم تكن هناك حتى صيدليات، وحصل تغير في هذا الميدان في غضون بضعة سنوات وحدثت ثورة فعلية، حيث أن متوسط عمر الفرد اليوم في عمان أصبح 74 عام، فيما كان قبل عام 1970م دون الخمسين عام.

أما في مجال الطرق والمواصلات فقد تمت انجازات مذهلة وتم افتتاح مطار السيب (مسقط الآن) عام 1973م، وشقت الآلاف من الكيلومترات من الطرق في البلاد، كما تم افتتاح محطة تلفزيونية في شهر نوفمبر عام 1974م، وقد تغيرت البلاد بفضل الله وسياسات جلالته في كافة المجالات لدرجة يصعب التعرف عليها وأصبحت حياة المواطن تتحسن باستمرار على الأفضل والحمد لله.

وفي 6 نوفمبر 1966م، أصدر جلالته-حفظه الله ورعاه- النظام الأساسي للدولة أو دستور البلاد، والذي دشّن لمرحلة جديدة مهمة في مراحل تاريخ عمان الحديث. وقد ضم هذا النظام الأساسي والذي يصدر لأول مرة في تاريخ عمان سبعة أبواب و(81)مادة تناولت نظام الدولة، المبادئ الموجهة لسياسات الدولة في المجالات المختلفة، الحقوق والواجبات العامة، مهام جلالته السلطان، واجبات واختصاصات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وقد جسدت الوثيقة الهامة كما جاء في منظوقها، المبادئ التي وجهت سياسات الدولة في مختلف المجالات خلال الحقبة الماضية وأكدت بكل جلاء تصميم البلاد على مواصلة

¹ في خدمة السلطان-ايان جردنر(كتاب باللغة الانجليزية) ص181، لندن وسوار-جنوب يوركشيد، طبعة 2010م

الجهد من أجل بقاء مستقبل أفضل تميز بمزيد من المنجزات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين، وتعزيزاً لمكانة الدولة التي تحظى بها عمان ودورها في إرساء دعائم السلام والأمن والعدالة والتعاون بين مختلف الدول والشعوب.¹ وفي القرن الـ 21 يبقى الاتجاه الرئيسي للسياسة الاقتصادية العمانية وهو تنويع وزيادة دور القطاع الخاص لتطوير البلاد مع الحفاظ على حماية البيئة التي لم تعد قضية محصورة، حيث لا يمكن التوصل إلى تنقية الأجواء البيئية المتلوثة في العالم إلا بالتعاون الدولي الواسع، لذلك نلاحظ وجود جيل كامل جديد معني بالحفاظ على البيئة كما يعكس ذلك مثلاً التشجير ومكافحة التصحر التي تهتم بها الحكومة العمانية بناءً على توجيهات من لدن جلالتة.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، فقد استحوذت الجهود الدبلوماسية على اهتمام جلالتة، حيث تكلفت في العام 1971م بنجاح المرحلة الأولى من الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الاعتراف بسلطنة عمان كعضو في المجتمع الدولي. ففي 29 سبتمبر قُبلت عمان كعضو في الجامعة العربية، وفي 7 أكتوبر صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة لصالح انضمام عمان إلى الهيئة الدولية، وفي الشهر ذاته قام جلالة السلطان بأول زيارة رسمية إلى الخارج، فقد وصل جلالتة إلى إيران بدعوة من شاه إيران للمشاركة في الاحتفالات الإيرانية بمناسبة مرور 2500 عام على قيام الإمبراطورية الفارسية. كما قام جلالتة بعد شهر ونصف بزيارة المملكة العربية السعودية، وأرسى جلالتة مع أخيه الراحل الملك فيصل دعائم الصداقة والأخوة التي لا تزال تربط البلدين الشقيقين حتى الآن.

وفي العام 1972م أصبحت السلطنة عضو في حركة عدم الانحياز، وعلى غرار جديده الإمام أحمد بن سعيد وسعيد بن سلطان، استطاع جلالة السلطان، ومنذ بداية عهده النأي بالبلاد عن الصراعات الإقليمية والدولية، والعمل على إيجاد حلول لها في إطار توسيع الحوار مع الأطراف الأخرى لما يخدم السلم والأمن الدوليين، ولعل موقف جلالتة من اتفاقية (كامب ديفيد) والحرب العراقية الإيرانية، ومن ثم اتفاقية (أوسلو)، وحالياً حل الملف النووي الإيراني،² كلها أثبتت صحة رؤية جلالتة الثاقبة. تجدر الإشارة هنا إلى أنه ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية برزت إلى السطح مرة أخرى الفكرة التي كانت السلطنة طرحتها عام 1976م، وهي فكرة انشاء منظمة إقليمية حيث عقد في الرياض في 14 فبراير 1981م لقاء ضم وزراء خارجية الدول الخليجية الست، وهي المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، عمان والكويت والإمارات العربية المتحدة حيث تم في هذا الاجتماع تدشين تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي وافق عليه واعتمده رؤساء الدول الخليجية المذكورة في قمتهم الأولى التي انعقدت في ابو ظبي عام 1981م، بهدف التكامل الشامل في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول الأعضاء الست. وللعلم فإن سلطنة عمان هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي حلت جميع قضايا الحدود مع جيرانها بالطرق السلمية، وهذا يدل على الأفق البعيد لاستراتيجية صاحب الجلالة والتي لخصها جلالتة في مقابلة له نشرتها مجلة (ميدل إيست) في نوفمبر 1995م، حيث قال جلالتة: إن العالم يتضاءل وينكمش، وأنا واثق تماماً أن جميع الدول يجب أن تسير وفق هذه القاعدة، وتحاول أن تفهم بعضها البعض، وتتعاون فيما بينها، وتعمل جنباً إلى جنب لخير البشرية جمعاء. وقد لوحظت في السنوات الأخيرة بوادر واعدة تدل على أن النزاعات بين الدول صارت تعتبر من الحماقات المطبقة، وأن الخلافات بين البلدان يجب أن تحل بالمفاوضات وليس عن طريق العنف.

ويمكن تلخيص أسس السياسة الخارجية العمانية في النقاط الأربع التالية:

. تحسين وتطوير العلاقات مع دول الجوار.

. موقع عمان المحاذي للممرات البحرية الدولية يحتم عليها الاخذ في الاعتبار مصالحها، وفي نفس الوقت توافيقها مع القوانين الدولية.

¹ المرسوم السلطاني رقم 96/101

² من تاريخ عمان الحديث-جبريمي جانس ونيكولاس ريدأوت (كتاب باللغة الانجليزية)، ص 243-244، جامعة كامبريدج 2015م

. تفضيل العلاقات الجيوسراتيجية والثنائية البرغماتية عن نهج الايديولوجيات المؤقتة.

. التخلي عن الخلافات لصالح السلام والتعاون المتبادل وتوازن القوى في المنطقة.¹

إن أسلوب المثابرة والتجديد الذي اتبعه جلالة السلطان قابوس في فهم الاتجاهات السياسية للعالم يحظى بتقدير ليس في عمان وحدها والخليج العربي بل في العالم أجمع، وما جائزة السلام التي منحت لجلالته عام 1988م من أحد أكبر مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية وهو مركز (كارتر)، إلا تعبيراً صادقاً عن التقدير الرفيع لمساهماته الجليلية. واليوم ترتبط سلطنة عمان بعلاقات دبلوماسية مع أكثر من 150 دولة في العالم ومنها جمهورية اوزبكستان، وفي حي السفارات في مسقط ترفرف أعلام بجميع الألوان ومن مختلف المناطق والقارات، وقد حافظت السفينة السياسية العمانية على توازنها رغم المشاكل التي واجهتها المنطقة والعالم، وستبقى السياسة العمانية التي خطها جلالة السلطان المعظم . حفظه الله ورعاه . سياسة حكمة وسلام في عالم مضطرب مثلاً يحتذى بها ليس في الوقت الحاضر فحسب بل ستكون درساً مفيداً أيضاً للأجيال القادمة.

المراجع

1. سرجي بليخانوف (كتاب باللغة الانجليزية)، مصلح على العرش، لندن طبعة 2004م.
2. كلمات وخطب حضرة صاحب الجلالة، إصدار وزارة الإعلام سلطنة عمان، 1431هـ-2010م.
3. في خدمة السلطان- ايان جردنر (كتاب باللغة الانجليزية)، لندن وسوار-جنوب يوركش، طبعة 2010م.
4. المرسوم السلطاني رقم 96/101.
5. من تاريخ عمان الحديث-جيريمي جانس ونيكولاس ريدأوت (كتاب باللغة الانجليزية)، جامعة كامبريدج 2015م.
6. J. Jones and N.Ridout. Oman, Culture and Diplomacy. Edinburgh.,2012.

¹ J. Jones and N.Ridout. Oman, Culture and Diplomacy. Edinburgh., 2012.P.4.